

Distr.: General
25 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إليكم من محمد دانا،
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على البيانات التي أدلى بها ممثلو اليونان والإدارة القبرصية اليونانية أمام لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة) بالجمعية العامة في 30 أيلول/سبتمبر 2021، والتي شوهت مرة أخرى الحقائق المتعلقة بقبرص بشكل سافر. وقد استغل اليونان والجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، غياب الجانب القبرصي التركي في المنابر الدولية لتضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن المسؤولية التي يتحملها اليونان والجانب القبرصي اليوناني وحدهما عن اختلاق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. لذلك أجدني مضطراً إلى الرد خطياً ابتغاء وضع الأمور في نصابها.

وما فتئ ممثلون اليونان والجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، يضللون المجتمع الدولي بتصويرهم مشكلة قبرص على أنها مشكلة "احتلال". والواقع أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرر في الجزيرة على أنه "احتلال"، على اعتبار أنه يتم وفقاً لمعاهدات قبرص الدولية لعام 1960. وحتى لا ننسى، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 سنة من المحنة القبرصية التركية على يد القبارصة اليونانيين التي توجت بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا ونفذها معاونوه القبارصة اليونانيون، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة الشعب القبرصي التركي إبادة كلية. وينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت عام 1963، وليس في عام 1974، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، وهي فترة اختار ممثلو اليونان والجانب القبرصي اليوناني تجاهلها، وفق ما يناسبهم، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاس التي يروم هدفها النهائي تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن ينشر في الجزيرة مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. ونظراً لوجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها في البيانات المذكورة دليل على أن تلك الملاحظات ليست قائمة على الحقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيداً.

وفي السياق نفسه، فخلاًفاً لما زُعم، تعود مسألة "الأشخاص المشردين" إلى عام 1963، عندما اضطر السكان القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار خوفاً على أرواحهم من الهجوم القبرصي اليوناني الذي دام أحد عشر عاماً. وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك ومن القبارصة اليونانيين أيضاً شردوا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وفي أعقابها، فقد سُوّيت مسألة المشردين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عُقدت في فيينا عام 1975. وقد نُفذ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والاتفاق وتنفيذه على السواء مسجلان في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975).

ومن المفارقات أن ممثلي اليونان والجانب القبرصي اليوناني، الذين يحاولون الظهور بمظهر المدافعين عن حقوق الإنسان الفردية والجماعية والحريات الأساسية، يتجاهلون أشد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجزيرة، المتمثلة تحديداً في العزلة الجائرة واللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية. وتتنوع مظاهر هذه العزلة الشاملة بين حرمان القبارصة الأتراك من حقهم في التمثيل على الساحة الدولية، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية؛ ومنع وتقييد أسفارهم إلى الخارج واتصالاتهم بالعالم الخارجي؛ وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبرز بأن هذه العزلة الجائرة المفروضة على الشعب القبرصي التركي هي أهم عنصر يُسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض إمكانيات التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فالادعاء المتعلق بتغيير تركيا "الطابع الديمغرافي" و "التكوين الديمغرافي" للجزيرة لا أساس له من الصحة بالمرّة، بل هو نتاجٌ مستجدٌ لحملة التضليل والتشهير المستمرة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني. والإجراء المتعلق باكتساب الجنسية في الجمهورية التركية لشمال قبرص يتواءم مع المعايير المطبقة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية قد سمحت بتوطين الآلاف من غير القبارصة اليونانيين في جنوب قبرص، بما في ذلك من اليونان، وفقاً للتشريعات المحلية الخاصة بها. ولا بد أيضاً من التشديد على أن الإدارة القبرصية اليونانية قد أخضعت لتمحيص دقيق من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن "مخطط الجنسية للمستثمرين"، الذي وضعته موضع التنفيذ في عام 2013، والذي يمكن في إطاره أن يُشتري مقابل استثمار لا يقل عن 2 مليون يورو (2,2 مليون دولار) جواز سفر وإمكانية السفر بدون تأشيرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ويُستغل المخطط المعني الذي يمنح "جوازات سفر ذهبية" كوسيلة لغسل الأموال من خلال شركات خارجية وتوفير ملاذ آمن للهاربين داخل الاتحاد الأوروبي. وبالفعل، كشفت إحدى المؤسسات الإعلامية المرموقة أن سياسيين بارزين من القبارصة اليونانيين، اضطروا فيما بعد إلى تقديم استقالتهم، قد ضلّوا أيضاً في مساعدة مجرمين مدانين وفي حبسهم على الحصول على جوازات سفر الاتحاد الأوروبي من خلال المخطط المذكور. ولاحقاً، أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 جاء فيه أن المفوضية "لا تكاد تصدق أنها ترى مسؤولين رفيعي المستوى يتاجرون بالجنسية الأوروبية لتحقيق مكاسب مالية. وكانت الرئيسة [أورسولا] فون دير لاين واضحة في كلامها حين قالت إن القيم الأوروبية ليست للبيع. وتقوم المفوضية حالياً بالتحقيق في مدى امتثال المخطط القبرصي لقانون الاتحاد الأوروبي لاحتمال أن يكون المخطط مشوباً بإجراءات مخلة".

وفيما يخص التعليقات بشأن مسألة الممتلكات، تجدر الإشارة إلى أنه خلافاً للجانب القبرصي اليوناني الذي لا يوفر آلية انتصاف فعالة متعلقة بممتلكات القبارصة الأتراك في جنوب قبرص، يقرّ الجانب القبرصي التركي بحق الملكية ويحترم هذا الحق بما يشمل حقوق القبارصة اليونانيين الذين تركوا ممتلكات لهم في شمال قبرص. وبناءً على ذلك، أنشأ الجانب القبرصي التركي آلية انتصاف محلية فعالة، هي لجنة الممتلكات الثابتة، حسب ما سلّمت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لتسوية مطالبات القبارصة اليونانيين وفقاً للقرارات الصادرة عن هذه المحكمة. وحتى 29 أيلول/سبتمبر 2021، أودع لدى اللجنة 935 6 طلباً، وجرى البت في 1 227 طلباً بتسويات ودية، وفي 34 طلباً في جلسات استماع رسمية. ومن ناحية أخرى، فإن القبارصة الأتراك الذين اضطروا إلى ترك ممتلكاتهم في جنوب قبرص لا يزالون

غير قادرين على المطالبة بأي نوع من الانتصاف، بما في ذلك التعويض. واعتدادا بـ "قانون الحراسة" في جنوب قبرص، تمنع الإدارة القبرصية اليونانية وسائل الانتصاف المتعلقة بحقوق الملكية من قبيل رد الممتلكات إلى القبارصة الأتراك أو مقايضتها أو التعويض عنها.

وللأسف، فإن الإدارة القبرصية اليونانية تسعى إلى استغلال القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص لأغراض الدعاية السياسية بالإشارة إليهم على أنهم "محصولون". والقبارصة اليونانيون والموارنة الذين يعيشون في بلدنا أنفسهم ينكرون أنهم "محصولون"، كما جاء في مقابلة أجريت مع القبارصة اليونانيين المقيمين في كارياس. وعندما ذكر مندوب صحفي أن الغرض من زيارته هو رؤية "الناس المحصولين" في المنطقة، رد الأشخاص المستجوبون متسائلين: "محصولون؟ نحن لسنا محصولين!" (صحيفة *Politis*، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2017). وعلاوة على ذلك، يتمتع القبارصة اليونانيون والموارنة الذين اختاروا الإقامة في أراضينا وفقا لاتفاق التبادل الطوعي للسكان لعام 1975 بجميع الحقوق والحريات الممنوحة لمواطني الجمهورية التركية لشمال قبرص، بما في ذلك حرية التنقل والدين والتعبير والتعليم. وأود أيضا أنؤكد أن مصطلح "محصولون" صاغه أولا الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، يو ثانت، لوصف محنة القبارصة الأتراك بين الأعوام 1963 و 1974، بعد أن اضطهرهم القبارصة اليونانيون إلى العيش في جيوب صغيرة متناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة، تقتصر مساحتها على 3 في المائة من أراضي قبرص.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثلو اليونان والجانب القبرصي اليوناني بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيجة، يجب ألا نغفل حقيقة أن ماراش أصبحت، على مدى عقود عديدة، رمزا رئيسيا للوضع الراهن في قبرص، وأن من الحقائق التي لا يمكن إنكارها كون ترك ماراش مغلقة، كما هي حاليا، أمر لا يصب في مصلحة أحد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منطقة ماراش المسيجة جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتخضع لولاية حكومتنا وسلطانها دون غيرها. والعمل الجاري في تلك المنطقة، وكذلك الخطوات المزمع اتخاذها في المستقبل، تتمشى مع القانون الدولي ولا تمس بحقوق الملكية الخاصة. فالأمر يتعلق بعمل إنساني سيجني منه كل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون فوائد اقتصادية، وسيتيح مجالا فريدا يمكن فيه للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، فضلا عن غيرهم من الرعايا الأجانب، أن يعملوا معا تحقيقا للمنفعة المتبادلة. وهذه العلاقة التعاونية النموذجية ستقضي إلى بذل جهود لإيجاد تسوية عن طريق التفاوض الحر بشأن الجزيرة.

وفيما يتعلق بالبيانات التي أدلى بها فيما يتعلق بمسألة المفقودين، أود أنؤكد مجددا أن الجانب القبرصي التركي يبذل كل ما في وسعه بشأن هذه القضية الإنسانية التي تؤثر على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على السواء، وذلك بمساعدة اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص والمساهمة في عملها حتى تتمكن من الوفاء بولايتها بنجاح. ورغم الموقف الإنساني للجانب القبرصي التركي، فالهدف الوحيد للجانب القبرصي اليوناني، للأسف، هو تسييس هذه القضية الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، عوضا عن المشاركة بشكل إيجابي في أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

وبغية دعم عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، أنشأ الجانب القبرصي التركي لجنة المحفوظات في عام 2016، التي تتألف من السلطات العسكرية وسلطات الشرطة وخبراء من وزارة الصحة والمحفوظات الوطنية، فضلا عن الوحدات الحكومية الأخرى المعنية، لدراسة المحفوظات ذات الصلة

بالمعلومات التي تطلبها اللجنة المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بمكان وجود الأشخاص المفقودين. وفي هذا السياق، أُتيحت إمكانية الوصول إلى مكتب العضو القبرصي التركي بهدف التحقق من صور جوية يعود تاريخها إلى عام 1974. وأنشأ الجانب القبرصي التركي أيضا وحدة تحقيق برئاسة الجمهورية التركية لشمال قبرص لفحص جميع المحفوظات ذات الصلة من أجل جمع المعلومات التي طلبتها اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص بشأن الأماكن التي يُحتمل وجود الأشخاص المفقودين فيها، فضلا عن وحدة الأشخاص المفقودين التي تجري تحقيقات جنائية في قضايا المفقودين من القبارصة اليونانيين الذين خُددت هوياتهم، تحت إشراف مكتب المدعي العام المستقل دستوريا في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، يقوم الجانب القبرصي التركي، عند العثور على أدلة بشأن المدافن المحتملة، بتيسير وصول اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص إلى أي منطقة في جميع أنحاء الجمهورية التركية لشمال قبرص، سواء تطلب الأمر وقف بناء طريق رئيسي أو تيسير الوصول إلى المناطق العسكرية التي تطلب اللجنة تفقدتها وفقا لخطة عملها. وفي هذا الصدد، سُمح في نيسان/أبريل 2021 بالوصول إلى خمسة مدافن إضافية مشتبته فيها في مناطق عسكرية في شمال قبرص حيث تتم أعمال الحفر وفقا لخطة الحفريات التي وضعتها اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص تواصلان تقديم الدعم المالي للجنة.

ولم تصدر عن الجانب القبرصي اليوناني، بحكم انشغاله بنشر المعلومات المضللة عن الجانب القبرصي التركي وتركيا، أي استجابة لنداء اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص للبحث في ما لديه من تقارير الجيش أو الشرطة والسجلات والتقارير الطبية أو أي وثائق أخرى يمكن أن تتضمن معلومات عن المدافن المحتملة أو رفات الأشخاص المفقودين. ولم يسفر أي من التحقيقات الجنائية التي أجريت في وفاة المفقودين القبارصة الأتراك عن الكشف عن هوية الجناة أو الملاحقة القضائية لمن تم التعرف عليه منهم. وعلاوة على ذلك، وحتى هذا اليوم، لم يرد الجانب القبرصي اليوناني بالمثل من حيث تيسير الوصول إلى جميع المناطق العسكرية وإلى محفوظات الشرطة القبرصية اليونانية التي كانت ضالعة مباشرة في ارتكاب الفظائع الجماعية ضد القبارصة الأتراك، وبخاصة خلال الفترة من عام 1963 إلى عام 1964.

وفيما يخص الادعاءات المتعلقة بالتراث الثقافي والديني في الجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أؤكد أن الجانب القبرصي التركي، رغم موارد الضئيلة، يحمي ويحافظ على التراث الثقافي والديني لقبرص، النابع من الثقافات المتنوعة والغنية فضلا عن الحضارات التي عُمّرت الجزيرة على مر التاريخ. وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي التركي لحماية التراث الثقافي والديني في أراضيه، بغض النظر عن أصله، وللمحافظة عليه، ما فتئ يشارك بنشاط في أعمال اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي ويسهم فيها؛ وهذا مثال بارز لما يمكن أن ينجزه الجانبان من خلال التعاون لما فيه خير الشعبين.

ومن ناحية أخرى، فإن ممثلي اليونان والجانب القبرصي اليوناني يغضون الطرف، حسب ما يناسبهم، عن الحالة المزرية للتراث الثقافي الإسلامي التركي في جنوب قبرص. وما فتئت الإدارة القبرصية اليونانية تنتهج، منذ عام 1963، سياسة طمس جميع معالم التراث الإسلامي التركي في قبرص. فخلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، دُمّر القبارصة اليونانيون المساجد والمزارات وغيرها من الأماكن المقدسة في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وقد كشفت الدراسات الميدانية التي أجراها خبراءنا والمعلومات التي جُمعت من القبارصة الأتراك الذين زاروا جنوب قبرص إلى أن هناك أكثر من 130 مسجدا في جنوب قبرص، وعدد كبير منها في حالة سيئة جدا. وعلاوة على ذلك، فجميع القطع

الثقافية المنقولة التي كانت في هذه المعالم الأثرية، وهي المئات من مخطوطات القرآن الكريم وسجاجيد الصلاة وحوامل المصاحف والقطع المجسّدة لفن التصوير الإسلامي، قد دُمّرت أو نُهبت.

وفي ظلّ هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضلّلة التي بدرت من ممثلي اليونان والجانب القبرصي اليوناني لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وبالتالي، فبدلاً من توجيه اتهامات لا أساس لها لا تؤدي إلا إلى خلق بيئة من عدم الثقة والعداء بين شعبي الجزيرة، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يبذل مزيداً من الجهد من أجل تهيئة مناخ ملائم للتعاون بين الجانبين في قبرص، على نحو ما دعت إليه سعادتكُم أيضاً في تقريركم المؤرخ 9 تموز/يوليه 2021 (S/2021/635) الذي وافق عليه قرار مجلس الأمن 2587 (2021).

وأود أن أعتّم هذه الفرصة أيضاً لتذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد دانا

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص